إمكانية اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن "AAOIFI" في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ـدراسة حالة بنك البركةـ

The possibility of adopting the accounting standards issued by "AAOIFI" in light of the financial accounting system and international accounting standards in Algeria -Case of al Baraka Bank-

بشرى بن ددوش[1]، عمر جعفري[2*]

[1] مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،
bouchera.bendeddouche@univ-temouchent.edu.dz
[2]مخبر البحث في إدارة الأفراد والمنظمات، LARMHO، جامعة تلمسان (الجزائر)، omar.djafri@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الإرسال:2021/09/01 **تاريخ القبول: 2021/11/05** **تاريخ النشر: 2022/01/12**

ملخص: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن "AAOIFI" ومحاولة تبيان الاختلافات الموجودة بينها وبين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، كما تناولت نماذج عن بعض الدول العربية والإسلامية والأوروبية التي تقدم صناعة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدى تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على الجزائر التي تأخرت بأشواط كبيرة عن الصناعة المالية الإسلامية.

من خلال الدراسة الميدانية وبعد الاتصال المباشر ببنك البركة، قمنا باستخدام أسلوب المقابلة كأداة للوصول إلى النتائج التي توصلنا إليها، حيث أوضحت أن المؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر تحاول تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن "AAOIFI" في معاملاتها المالية، إلا أن الإفصاح عنها يبقى غير كاف وذلك راجع لامتثالها لمخطط الحسابات البنكية المطبق على البنوك الجزائرية والذي أدى إلى نقص الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: معايير محاسبية دولية IAS/IFRS، مؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، صناعة مالية إسلامية، نوافذ المعاملات الإسلامية.

تصنيفJEL: Z12, M4, G12

Abstract: The study aims to focus on certain international standards relating to Islamic financial institutions published application of international accounting standards for Islamic financial institutions, while basing itself on the case from Algeria, which is still far from this new industry.

Thanks to the field study and after direct contact with the bank "al Baraka", we used the interview method as an essential tool in order to draw some conclusions, we found that Islamic banking institutions in Algeria try to implement the accounting standards issued by "AAOIFI" in their financial transactions, but this disclosure remains insufficient. This is due to the application of the chart of accounts applied to Algerian banks, which has led to a lack of transparency and credibility in the financial information presented.

Keywords: International Accounting Standards (IAS/IFRS), Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), Islamic Finance Industry.

JEL Classification Codes: Z12, M4, G12

* *المؤلف المرسل

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

مقدّمة:

في ظل تنامي اعتماد الدول على المرجعية الدولية للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) قصد تحقيق التوافق في الممارسة المحاسبية وعرض قوائم مالية ذات قراءة موحدة استجابة لمتطلبات مستخدميها، وقع جدل حول ملاءمة هذه المعايير مع المعاملات المالية الإسلامية، خاصة أن هذه الأخيرة قائمة على أساس العقود وليس على أساس الفائدة مما يجعل أدواتها المالية تختلف عن أدوات المعاملات التقليدية وتعكس آثارا محاسبية هامة، إن تم تجاهل العمل بمعايير تستجيب لمتطلباتها فإن ذلك سيعكس تقارير مالية لا تعبر عن الوضعية المالية الصادقة للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا من جهة، من جهة أخرى، ثم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI منظمة دولية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تأصيل المعاملات المالية الإسلامية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من قيم إيمانية وأخلاقية وسلوكية. من خلال عرض المعايير المحاسبية التقليدية IAS/IFRS على الفقهاء واستبدال ما ثبت بأنها مخالفة للشريعة الإسلامية، بمعايير محاسبية تستجيب لطبيعة المعاملات المالية الإسلامية إلا أنها تبقى معايير إرشادية غير إلزامية التطبيق.

تعود محاولة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر يعمل وفق قواعد الفقه الإسلامي إلى سنة 1929 وذلك، من طرف رجال أعمال جزائريين بعدما كتب الشيخ إبراهيم أبو اليقضان من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين مقالة بعنوان"حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" والتي نشرت في صحيفة وادي ميزاب بتاريخ 1928/06/29، إلا أن سلطات الاحتلال الفرنسي أنداك تصدت للمشروع وأجهضته واعتبرته فكرة خطيرة على السياسة الفرنسية في الأراضي الجزائرية (عبد الرزاق بلعباس، 2013، صفحة 1)، ومنذ ذلك التاريخ لم تظهر المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر إلا بعد انفتاح السوق المصرفي من خلال قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي سمح للبنوك الأجنبية بعرض منتجاتها في السوق الجزائرية، حيث أصبح لديها إقبالا كبيرا من المواطنين إلا أن مستوى عرض هذه المنتجات وتموقعها في السوق لا يزال أقل من المستوى المطلوب، حيث اقتصرت على تمويلات لشراء عقارات وسيارات ومواد استهلاكية فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة لا تتجاوز 5% من السوق المالي الجزائري.

من خلال ما سبق وبعد أن أصبحت الأدوات المالية الإسلامية تضاهي الأدوات المالية الحديثة ناهيك عن التقليدية، وبعد أن أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية البديل الأمثل لتمويل المشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها، من الضروري طرح السؤال الرئيسي التالي والذي تتم محاولة الإجابة عنه من خلال الدراسة الميدانية:

كيف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن « AAOIFI » في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي المستشف من المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" ؟

بالاعتماد على حالة بنك البركة.

الأسئلة الفرعية:

1. هل تتعارض القيم التي جاءت بها المالية الإسلامية مع المبادئ التي أسست عليها المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ؟
2. ما هي الميزة المحددة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن « AAOIFI »؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: تتعارض القيم الإسلامية في جانب منها مع المبادئ التي أسست عليها المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).
- الفرضية الثانية: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية يعزز المصداقية والشفافية للمؤسسات المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- العمل على عرض بعض المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI وتبيان أوجه الاختلاف بينها وبين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)؛
- دراسة إمكانية التوجه إلى توحيد العمل المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي؛ مع التركيز على تأخر الجزائر عن تطبيق الصيرفة الإسلامية بسبب عدم وجود تشريعات قانونية ومحاسبية منظمة لهذا النوع من المعاملات.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في بيان مدى تطوير فكر المحاسبة في المجالات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال الجهود المبذولة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) في إصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدى تطبيقها على المستوى الدولي.

1.الإطار النظري للدراسة:

1.1. النظام المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية:

تقوم محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية على مجموعة من الأسس المرتبطة بالفكر الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا، فلا يجب الآن أن يقف المسلمون عند ما توصل إليه الغرب دون التفكير في دلائله الشرعية، هناك من يعتقد أن النصوص الفقهية التي يعتمد عليها الفكر المحاسبي تحكمه الأعمال وليس التسجيلات المحاسبية على اعتبار أن أحكام العمليات المحاسبية للمعاملات المدينة والدائنة متشابهة في طبيعتها مع قواعد علم المحاسبة، لكن المحاسبة هي ميزان للأعمال والحقوق والأخلاق يجب أن توفر المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة التي تمكنهم من التأكد من شرعية تعاملاتها كما تعمل على الإفصاح على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (Ahmed، 2020).

أما النظام المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية فيمتاز بالالتزام بالثوابت الشرعية والقيم الأخلاقية كالقناعة والصدق والأمانة والوفاء والعدل كما يقوم على الفصل بين القيم المملوكة للبنك والقيم غير المملوكة وإظهار هامش الربح الذي يمثل زيادة سعر البيع عن سعر تكلفة المنتج وغيرها من الثوابت القطعية التي لا تتغير عبر الزمان والمكان ولا يجوز الغلط فيها (محمود عبد العالي، 2013، صفحة 70)

وعليه فإن المؤسسات المالية الإسلامية تحتاج إلى معاملة محاسبية مختلفة عن محاسبة المؤسسات المالية التقليدية بسبب أنشطتها القائمة على النظرة الإسلامية وتركيزها على العقود التي تختلف عن المعاملات التقليدية، كما يجب أن تفصح عن الزكاة وعن المسؤولية الاجتماعية وهي النظرة التي تختلف عن النظرة الرأسمالية للمؤسسات المالية التقليدية. على هذا الأساس، تسعى البحوث العلمية إلى تطوير النظرية المحاسبية وتحديد ما إذا كانت المعايير المحاسبية للمجتمعات الأخرى ملائمة للشريعة الإسلامية (سامر مظهر قنطقجي، 2004)

2.1.المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن AAOIFI:

شهد العالم أحداثا اقتصادية كبيرة، جعل حدة المنافسة تزداد بين المؤسسات المالية الإسلامية فيما بينها ومع المؤسسات المالية التقليدية، مما استدعى تطوير المنتجات المالية، حتى تضمن للمؤسسات المالية الإسلامية نصيبا سوقيا وافرا يساعدها على الاستمرار مع تحقيق المنتجات للكفاءة الشرعية. (عوض خلف العيساوي، 2007، صفحة 320)

إلا أن المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) المطبقة في المؤسسات المالية التقليدية يمكن تفسيرها بشكل مختلف في النظام المحاسبي الإسلامي لاختلاف طبيعة الأنشطة والدور الذي تلعبه كلا من المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية مما يجعلها غير قادرة على معالجة جوانب دقيقة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية. (عوض خلف العيساوي، 2007، صفحة 323)

من بين الهيئات التي عملت على إصدار معايير محاسبية إرشادية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions) التي تقوم بمتابعة ما تم التوصل إليه في الفكر المحاسبي المعاصر وتعرضه على الفقهاء ثم الأخذ بما اتفق مع الشريعة الإسلامية من قيم إيمانية وأخلاقية وسلوكية واستبعاد ما يخالفها، بحيث تعتمد على أدلة إثبات قوية دون اللجوء إلى التقدير الحكمي. (بدرة بن تومي، 2013/2012، صفحة 104)

وفي سبيل ذلك عملت الهيئة على إصدار 98 معيار حتى سنة 2019، منها 26 معيارا محاسبيا ومن أمثلتها: العرض والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات المالية، حسابات الاستثمار، والمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء .... إلخ،

ومن خلال برنامج تطوير المعايير ومراجعتها تم إصدار معيارا محاسبيا جديدا رقم 27 بشأن حسابات الاستثمار الذي حل محل المعيار المحاسبي رقم 5 بشأن الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب حسابات الاستثمار، والمعيار المحاسبي رقم 6 بشأن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها، وبالتالي تم حذف المعيارين السابقين (معيار المحاسبة المالية رقم 5 ومعيار المحاسبة المالية رقم 6) (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2019)

وتماشيا مع الإستراتيجية الجديدة لتطوير معايير المحاسبة المالية ،واستنادا للملاحظات الواردة من وقت لآخر من الأطراف والجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية بالإضافة إلى التحديثات التي طرأت على الأسس المحاسبية المقبولة قبولا عاما من الجهات المصدرة للمعايير قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI ونحن بصدد دراستنا ،في مارس 2019 بإصدار معيار جديد رقم 28 "المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى" والذي حل محل المعيار المحاسبي رقم (2)"المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" والمعيار المحاسبي رقم (20)"البيع الآجل" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2019)

وحسب ما أدلى به الأستاذ خالد حمد المدير التنفيذي-الرقابة المصرفية لمصرف البحرين المركزي ضمن المؤتمر السابع لـAAOIFI يومي7و8 أفريل 2019 بالبحرين أن 16 دولة تبنت المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في حين تبنتها دول أخرى جزئيا،وقد قالت عنها الفايناشال تايمز في عددها 2001/10/31 بأنها تمثل القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلامية، (سامرمظهر قنطقجي، 2019، صفحة 31)

3.1.دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI:

تعنى المؤسسات المالية الإسلامية ليس فقط بتحقيق الربح وإنما بالجانب الاجتماعي أيضا(الزكاة والقرض الحسن)، ويقوم عمل المصارف الإسلامية على الإبتعاد على الربا وعلى المشاركة في الربح والخسارة، كما يمس مؤسسات التأمين من خلال التأمين التكافلي القائم على أساس مساهمة الأشخاص بمبالغ تخصص لتعويض الضرر دون أن تهدف إلى تحقيق الربح والمتاجرة والفائض يوزع بين المساهمين. (عوض خلف العيساوي، 2007، الصفحات 322-327)، وبما أن المحاسبة تعتبر أداة لبيان الحقوق والالتزامات لأصحاب المصلحة، يجب أن تكون مخرجاتها تعكس الطبيعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية

من المعايير المحاسبية الدولية التي لا تثير مسائل الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المعيار IAS2"المخزون" والمعيارIAS19"منافع العاملين" باستثناء الحالات التي ينطبق عليها المعيار "IFRS 2"إشكالية الدفع على أساس الأسهم" والمعيار IAS16"الممتلكات والتجهيزات والمعدات"كما أن المعيار المحاسبي رقم 10"الاستصناع والاستصناع الموازي" يتوافق مع المعيار IAS11"عقود المقاولات"الملغى والمدرج ضمن المعيار IFRS15 إلا أنه يشترط أن تكون مادة الصنع و/أو تكلفة العمل على الصانع (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007)

عملت هيئة AAOIFI على إصدار المعيار المحاسبي رقم 02"المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" الذي ألغي في مارس 2019 و حل محله المعيار المحاسبي رقم 28"المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى"يبدو المعيار ظاهريا يتشابه مع المعيار IFRS15" الإيرادات المترتبة على عقود الزبائن" (رشيدة أحططاش، 2015، صفحة 95) إلا أن متطلبات هذا المعيار تتمثل في معاملات البيع الائتماني بالمرابحة والتي وجدت فيه المعاملات الإسلامية حلا لأثر القيمة الزمنية للنقود الذي يعتبر السبب الرئيسي في استخدام معدل الفائدة بالسماح بتطبيق القيمة العادلة لتقدير القيمة السوقية في حالة غياب شروط سوق نشط. كما أن المعيار يتطلب الاعتراف بأرباح البيع المؤجل لكل فترة مالية على حدة بغض النظر ما إذا تم تسليم الأصل فوري أو لا، فالربح لا يقسم إلى ربح تجاري وربح تمويلي كما هو الشأن بالنسبة للمعيار IFRS15 (بدرة بن تومي، 2013/2012، صفحة 113)

كما يعتبر المعيار المحاسبي رقم 8"الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك" أن المستأجر يبقى أجيرا خلال فترة الإجارة مع وعد بالتمليك ولا تنقل إليه مخاطر الأصل وفي نهاية فترة الإيجار يبرم عقد البيع بشكل منفصل عن عقد الإجارة. وعليه فإن تطبيق هذا المفهوم يختلف عن المعيارIFRS16 الذي يركز على الجوهر الاقتصادي والذي يعتبر من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ونظرا لكون المؤسسات المالية الإسلامية ترتكز على أحكام الشريعة الإسلامية فقد أثار جدلا حول ملاءمة تطبيق هذا المفهوم لمثل هذه المعاملات وظهرت بعض التحفظات حول مقبوليته من المنظور الإسلامي أما بالنسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI فكانت رؤيتها غامضة في هذه النقطة بين مؤيدة للمفهوم من خلال الفقرة رقم (111) من بيان المحاسبة المالية رقم (2) "مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "ومخالفة من خلال معيارها المحاسبي رقم (8) "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك". (بدرة بن تومي، 2013/2012، الصفحات 109-110)

انفردت هيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI بالمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية منها المعيار المحاسبي رقم 03"التمويل بالمضاربة" والمعيار المحاسبي رقم 04 "التمويل بالمشاركة" والمعيار المحاسبي رقم 09 "الزكاة"والمعيار المحاسبي رقم 12" العرض والإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية" وغيرها من المعايير التي تتعلق بصيغ التمويل والاستثمار ولا يوجد ما يماثلها في المؤسسات التقليدية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، صفحة 383)

توجد بعض الحالات التي يؤدي فيها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات المالية الإسلامية إثارة بعض المسائل المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك راجع لإصدارها دون مراعاة خصوصيتها كالمعيار IAS1"عرض القوائم المالية".والتي أصدرت مقابله هيئة AAOIFI معيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" الذي يحدد الأحكام العامة لتقديم البيانات المالية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بهيكلها ومتطلبات الحد الأدنى من محتواها، ومن بين المسائل الواجب الإفصاح عنها في المؤسسات المالية الإسلامية كالإيرادات المتولدة بصفة عرضية من معاملات تتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية وكذا الأموال المدفوعة للزكاة إلى غير ذلك (بدرة بن تومي، 2013/2012، الصفحات 124-127)

يمكن توضيح الاختلافات الجوهرية بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن AAOIFI من خلال الجدول في الصفحة التالية:

جدول رقم (01) : الاختلافات الجوهرية بين معايير IAS/IFRS ومعايير AAOIFI

المعايير	معايير IAS/IFRS	معايير AAOIFI
الهدف	تسهيل المتطلبات المحاسبية لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الشركات المدرجة في البورصة والشركات غير المدرجة والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الربحية	تصدر معايير لمبادئ ونهج المؤسسات المالية الدولية القائمة على المعاملات الإسلامية وتشمل مبادئ توجيهية واسعة إلى جانب الإجراءات التفصيلية.
مقاربة	قائم على المبادئ ويتضمن مبادئ توجيهية واسعة وكذلك إجراءات مفصلة.	تعتمد نهجًا خاصًا بالعقد؛ تهتم بالشكل والمضمون على حد سواء، يعطي الاعتبار للحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد (العقود) الأساسي.
النطاق	يغطي جميع أنواع المعاملات والأنشطة المربحة.	معايير تكميلية تخص معاملات تمويل إسلامية معينة والتي تكون فيها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IAS/IFRS) لا تغطيها بالكامل، أو غير ملائمة لها.
الأساس	يسترشد بها في الممارسات المحاسبية المقبولة عمومًا التي تركز على قابلية المقارنة لخدمة المستفيدين من القوائم المالية.	تسترشد بعقود الشرع الأساسية والحقوق والالتزامات الناشئة وتعكس المخاطر والمكافآت ذات الصلة، لضمان المكانة الشرعية للعقود

المصدر: (Dodik Siswantoro & Shahul Hameed، 2013، صفحة 42)

4.1.اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة "AAOIFI":

تُعتمد المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI إما بشكل كلي أو بشكل جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في السلطات القضائية لعدة دول مثل: مملكة البحرين ومركز دبي العالمي وسلطنة عمان والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا ونيجيريا، كما يسترشد بها لتطوير القوانين المحاسبية في بعض الدول مثل: أستراليا وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا. ويوصى بها كمبادئ استرشادية في بعض السلطات القضائية مثل الكويت كما يسمح في بعض الدول من إعداد تقاريرها المالية بناء على المعايير المحاسبية للهيئة. بالإضافة إلى أن البنوك في بنغلادش تقوم بتطبيق معايير الأيوفي تطوعا. كما تم تطوير الأساس القانوني للمحاسبة في جمهورية كازاخستان على أساس المعايير المحاسبية للأيوفي.(https://aaoifi.com/، 2020)

إلا أنه وبالاطلاع على تجربة ماليزيا التي تعتبر من أوائل الدول التي طبقت المعاملات الإسلامية في مؤسساتها المالية سواء من خلال البنوك الإسلامية حيث يوجد حاليا 17 بنكا إسلاميا أجنبيا ينشط في السوق المصرفي الماليزي بالإضافة إلى مؤسسات التكافل التأمينية ومجموعة من النوافذ الإسلامية(Dodik Siswantoro and Shahul Hameed Bin Mohamed Ibrahim, 2013) والتي حرصت على أن تكون المعالجات المحاسبية لهذه المعاملات تخضع لضوابط اللجنة الاستشارية الشرعية من خلال البناء التدريجي للمعايير المحاسبية الوطنية في اطار فكري إسلامي إلا أنها لا تزال تحت ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS مع الاستفادة من معايير AAOIFI.إلا أن ما يلاحظ أنه تم إصدار المعيار الإسلامي عرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية دون أن يتضمن بيانات الزكاة والقرض الحسن(Ibrahim, Shahul Hameed Mohamed, 2013) وقد كانت حجة مجلس المعايير الماليزي (MASB) في التخلي عن نيته في الاعتماد على المعايير المحاسبية الصادرة عن (AAOIFI) هو صدور عدة دراسات حصرت الاختلافات العملية بين المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية في مجرد حسابات متعلقة بتحريم الربا وفرض الزكاة مع تأكيدها أن المعايير المحاسبية هي أهداف ومفاهيم ولا يجب أن تتأثر بالقيم الدينية(Rania Kamla, 2017)

أما بالنسبة للكويت التي تعتبر من بين أول الدول العربية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بناء على القرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990، كما ألزم قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 كافة الكيانات التجارية بإعداد قوائم مالية مرفقة بملحق طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).ويخضع لرقابة البنك المركزي الكويتي، الأمر الذي يحسن مقروئية قوائمه المالية ويعزز قابليتها للمقارنة على المستوى الدولي ، فعلى الرغم من أن بيت التمويل الكويتي يقوم بالنشاطات الإسلامية المتعلقة بحسابات الاستثمار المقيدة، ومع أنه عضوا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI إلا أنه لا يلتزم رسميا بمعايير هذه الهيئة (بدرة بن تومي، 2013/2012)

من جهة أخرى نجد أن الصناعة المصرفية الإسلامية استطاعت أن تطرح نفسها بقوة على الساحة الاقتصادية الدولية بعد أن أثبتت صمودها أمام تقلبات الأسواق المالية إثر موجة عمليات الإفلاس التي أصابت العديد من المصارف التقليدية الكبرى في أوروبا وأمريكا وأصبحت هدفا للاستثمارات العالمية، وتعتبر بريطانيا من أولى الدول غير الإسلامية التي تطبق الخدمات المصرفية الإسلامية وذلك راجع إلى وعي الجالية المسلمة المتواجدة حيث عملت الحكومة البريطانية على خلق جو مناسب للمنافسة دون تقديم مزايا خاصة لنوع معين من التمويل، وهذا ما سمح بالتعاون والالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي وهي: عدم التعامل بالفائدة، استبعاد الغرر، المشاركة في الربح والخسارة، الابتعاد عن تمويل بعض القطاعات والأنشطة المحرمة، ربط التمويل بالنشاط الحقيقي. (حديدي آدم، معراج هواري، 2015، صفحة 104)

5.1.أسباب تأخر تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة (AAOIFI):

تعتمد الدراسات المحاسبية الأكاديمية على المؤهلات الغربية التقليدية وذلك من خلال "لعبة العولمة" التي تدعو إلى ضرورة الالتزام التام بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS لتسهيل الولوج إلى الأسواق العالمية وتعاون الدول العربية بتشجيع المحاسبين على الحصول على شهادات مهنية أنجلو أمريكية حيث أن هناك استطلاع حديث قامت به صحيفة إماراتية (Gulf news) جاء فيه أن شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) في المملكة المتحدة من أنجح المؤهلات المحاسبية من حيث فرص العمل العالمية، تليها معهد المحاسبين القانونيين (ICAA) في استراليا، هذا الترسيخ الغربي يمثل عقبة كبيرة أمام هيئة(AAOIFI) في تطوير رؤية محاسبية بديلة للعالم وفق تعاليم الشريعة الإسلامية(Rania Kamla, Faizul Haque, 2019)

كما أن التمويل الإسلامي بالصيغة المؤسسية من العمليات الجديدة على المستوى العالمي والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة "الأيوفي" غطت جوانب معينة من عقود التمويل الإسلامي ولم تغط جوانب أخرى وهذا يعني أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) أمرا لابد منه، ويمكن عرض الأسباب العملية التي أعاقت توسع تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة في النقاط التالية:

- اختلاف طبيعة العقود بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية يؤثر على قابلية المقارنة من حيث الاعتراف بالأرباح والأصول والالتزامات.
- تطبيق المعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة "الأيوفي" لعقود التمويل الإسلامي والمعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) بالنسبة للنوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية التقليدية يستدعي إعداد محاسبتين وهذا ما يتعارض مع المعيار الدولي IFRS10 القوائم المالية المجمعة.
- تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في بيئة تفرض إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) لجميع المؤسسات المالية، خارجة عن الإطار القانوني للدولة بتطبيقها للمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة "الأيوفي" مما يطرح إشكال عند إجراء التدقيق الخارجي للقوائم المالية.
- يتطلب تطبيق معايير المحاسبية الصادرة عن هيئة"الأيوفي" تكاليف إضافية لتكوين موارد بشرية تتقن تطبيق تلك المعايير. (Ahmed، 2020، الصفحات 859-860)

6.1.واقع فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر:

اقتصرت المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر على البنوك الأجنبية منذ صدور قانون النقد والقرض1990 وتأسيس مجموعة البركة سنة 1991 بتشريعات لم تتحدد إطلاقا على غرار مجموعة البركة البحرينية ومصرف السلام الإماراتي وشركة السلامة للتأمينات (الأمان سابقا) والتي اقتصرت نشاطاتها على تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة لا تتجاوز 5% من السوق المالي الجزائري بسبب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة والسبب يرجع حسب أحمد هوامي الخبير المالي إلى استنساخ قوانين النقد والقرض من النظام المصرفي الفرنسي، حتى وإن سمحت الحكومة الجزائرية بتأسيس بنوك إسلامية إنما كانت بتشريعات لم يتحدث عليها إطلاقا قانون القرض والنقد، حتى يمكن القول أن عمل المصارف الإسلامية في الجزائر خارج القانون بموافقة حكومية، وهذا ما جعل الفوضى والغموض يحيط بعمل المؤسسات المالية الإسلامية وانعدام الثقة في المنتجات التي تقدمه. (حمزة كحال، 2019)

رغبة المؤسسات المالية التقليدية في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال التي تأبى الاستثمار لديها خوفا من الوقوع في الربا جعل مجلس النقد والقرض في 4 نوفمبر 2018 يعطي الضوء الأخضر لفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية من خلال التنظيم 02-2018" الذي حدد القواعد المطبقة على المنتجات التساهمية التي لا تفضي إلى قبض أو دفع فوائد" على أن تكون موافقة مسبقة للبنك المركزي قبل إطلاق هذا النوع من المنتجات حفاظا على استقرار النظام المصرفي (الجريدة الرسمية، العدد 73، التاريخ 2018/12/09)، ثم ألغاه صدور النظام رقم 02-2020 المؤرخ في 03/15/ 2020 الذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها، وكذا شروط الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي للمنتجات المالية الإسلامية (بنك الجزائر، 2020)

يعتبر هذا النظام القانوني خطوة إيجابية نحو السير لتطوير العمليات المالية الإسلامية في الجزائر وخطوة فارقة في تمركز المصرفية الإسلامية في الاقتصاد الوطني الجزائري، وقد شمل معظم متطلبات النظام القانوني المصرفي كمرحلة أولية للانطلاق بمعاملات مالية إسلامية، خاصة أنه حدد ولأول مرة منتجات الصيرفة الإسلامية،وهذا شجع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر التي تقدم منتجات كلاسيكية ومنتجات إسلامية على غرار بنك الخليج وبنك ترست الجزائر اللذان يوفران للعملاء حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة، إضافة إلى حساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، كما شجع العديد من البنوك التقليدية على طلب فتح نوافذ إسلامية على غرار البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية اللذان شرعا فعلا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

كما يجب التركيز على 3 نقاط أساسية وهي:

1) إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والشرعيين لتقديم تمويلا بديلا وفقا للشريعة الإسلامية،
2) توفر يد عاملة مؤهلة متخصصة في المالية الإسلامية،
3) وضع نظام محاسبي وتسييري مستقل عن باقي أنشطة المؤسسة المالية من أجل بعث الثقة لدى المتعاملين في مصداقيتها، (الجريدة الرسمية، العدد 73، التاريخ 2018/12/09) خاصة وأن النظام 02-2020 نص على ضرورة الفصل الكامل بين محاسبة الصيرفة الإسلامية ومحاسبة الصيرفة التقليدية (بنك الجزائر، 2020) وهذا ما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في القوانين المحاسبية و الجبائية التي تتوافق والمعاملات المالية الإسلامية

كما أن هناك أمر مهم يجب الإشارة إليه وهو ضرورة عدم اختلاط الأموال بين البنك التقليدي و"شبابيك المالية التشاركية" حتى لا يشك المتعاملين معها في مصداقيتها، وهذا يستدعي تعديل القانون التأسيسي للمؤسسات المالية التقليدية، بتحديد مسبق لرأس المال مستقل للنافذة، وعدم استعماله في أية تعاملات ربوية، كما يجب تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.

إن تأهيل العاملين بطبيعة العمل المصرفي أمر جد ضروري من أجل نجاعة هذا النوع من المعاملات من خلال تصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية وصيغ التمويل الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

2. الدراسة الميدانية:

بعد عرض الإطار النظري الذي هيّأ الأرضية لمشكلة الدراسة ألا وهي مدى إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة AAOIFI، في ظل النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد في مرجعيته على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

ومن أجل دراسة ميدانية لمدى امتثال المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في تعاملاتها المالية وضرورة وضع إطار قانوني ومحاسبي للعمليات المالية الإسلامية مستقل عن النظام المالي التقليدي قمنا بزيارة بنك البركة فرع تلمسان كنموذج للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر بتاريخ 2019/06/17.

من خلال لقائنا مع مدير البنك السيد "قليل محسن" طرحنا بعض الأسئلة حتى نستشف المعلومات من مصدرها الأصلي. ومن بين الأسئلة المطروحة:

السؤال 01:ماهي المنتجات المصرفية التي تعرضونها على زبائنكم؟

الإجابة 01:يعرض بنك البركة في الجزائر مختلف صيغ المعاملات الإسلامية مع التركيز على صيغة المرابحة والإجارة ذات المخاطر المنخفضة رغم قلة أرباحها والابتعاد عن الصيغ ذات المخاطر المرتفعة كالمشاركة والمضاربة بسبب غياب القوانين التي تحميها. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 02:هل هناك محاسبة خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية؟

الإجابة 02:صرح السيد مدير بنك البركة لفرع تلمسان-بأن محاسبة البنك تعتمد على المعايير المحاسبية الصادرة عن AAOIFI وهي تخضع لرقابة هيئة شرعية، كما يوجد مجموعة مدققين خارجيين من مجموعة البركة للتأكد من شرعية المعاملات المالية. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 03:هل هناك دورات تدريبية للإطارات الإدارية والفنية في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية؟

الإجابة 03:لا يوجد تكوين مستمر لإطارات البنك وإن وجدت فهي لا تتناول أمور جوهرية وإنما تتعلق ببعض الأمور التي تهم الأنشطة البنكية فقط. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 04:هل هناك توحيد للقوائم المالية على المستوى المحلي والدولي؟

الإجابة 04:يتم إعداد القوائم المالية موحدة على مستوى الجزائر العاصمة وفق القوانين الجزائرية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، أما على المستوى الدولي فكل دولة تقدم قوائمها المالية وفق لقوانينها فلا يوجد توحيد دولي. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 05:هل يهتم البنك بالجانب الاجتماعي للمعاملات الإسلامية؟

الإجابة 05:أفاد مدير البنك بأن الجانب الاجتماعي تتكفل به المؤسسة الأم في الجزائر العاصمة وليس له علم بأي تفاصيل تخص مساهمة بنك البركة في الجانب الاجتماعي أما الفروع فتقوم بالإفصاح عن العمليات الاقتصادية فقط. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 06:هل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI كمرجع سيحسن من جودة القوائم المالية؟

الإجابة 06:أجاب السيد مدير بنك البركة فرع تلمسان بأن الإبقاء على التعامل بالمعايير المحاسبية التقليدية يدور ضمن إطار تمويل ربوي والاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية كمرجع سيعطي أكثر مصداقية وشفافية للمعاملات المالية الإسلامية، كما يبعث على الثقة في المنتجات المالية الإسلامية. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 07:هل ترون أن الجزائر مجبرة على تغيير قوانينها المحاسبية وفق المرجعية الدولية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ؟

الإجابة 07:أجاب مدير الفرع بأننا تنقصنا الإرادة لتغيير القوانين المحاسبية وفق المرجعية الدولية للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية، ربما في المستقبل سيكون التغيير. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 08:إلى أي مدى يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تنجح في أن تكون منافسة للمؤسسات المالية التقليدية في الجزائر؟

الإجابة 08:قد تنجح المؤسسات المالية الإسلامية في منافسة المؤسسات المالية التقليدية في الجزائر عندما تكون منافسة شريفة. ولابد من وجود إطار تشريعي يسمح بفسح المجال للعمل للمؤسسات المالية الإسلامية فالمؤسسات الكبيرة في الجزائر تتعامل مع البنوك العمومية سوناطراك مثلا مع القرض الشعبي الوطني، فلا يمكن منافستها حاليا إلا إذا تغيرت القوانين التشريعية، هذه المنظومة القانونية التي وضعت أصلا لتلائم تطبيقات البنوك التقليدية فهي تعيق عمل المصارف الإسلامية. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 09:ما هي رؤيتكم لمستقبل المؤسسات المالية الإسلامية بعد إصدار القانون رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتعلق بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؟

الإجابة 09:لمدير بنك البركة نظرة تشاؤمية فهو يرى أن الواقع العملي أثبت أنه لا يوجد أي خطوة إيجابية من طرف البنوك العمومية للإقدام على فتح نوافذ إسلامية بالرغم من أن عدد كبير منها على غرار القرض الشعبي الوطني وبنك التنمية المحلية أبدى نيته في فتح نوافذ إسلامية إلا أن غياب القواعد التشريعية المنظمة حال دون تطبيقها على أرض الواقع. (مدير بنك البركة، 2019)

السؤال 10:ما هي الأفاق المرجوة من المؤسسات المالية الإسلامية؟

الإجابة 10:تجربة المصارف الإسلامية المتواجدة في الجزائر واعدة ولديها إقبال كبير من الجزائريين، ويمكن أن تضيف الكثير للاقتصاد الوطني في مجال تعبئة المدخرات ينقصها استكمال القوانين والتشريعات التي تسمح للبنوك الإسلامية بالتوسع في نشاطاتها. (مدير بنك البركة، 2019)

3. مناقشة النتائج :

من خلال المقابلة التي قمنا بها مع مدير بنك البركة – فرع تلمسان- قمنا بالتحليل التالي:

- يقتصر بنك البركة على صيغة المرابحة والإجارة في تعاملاته بسبب نقص عامل المخاطرة، وهذا ما يجعله يحرم من الأرباح التي قد تحققها الصيغ الأخرى، كالمشاركة والاستصناع.
- أفصح مدير البنك أن دفع غرامات التأخير في حالة تماطل العميل يفصح عنها للفرع الرئيسي بالجزائر العاصمة على أن تصرف في صندوق الخيرات وللجمعيات الخيرية وهذا يتوافق مع ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- يقوم البنك بالمعالجة المحاسبية للإجارة المنتهية بالتمليك حسب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (08)
- وجود مدققين خارجيين من مجموعة البركة المصرفية تضمن التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- من خلال التقارير المالية التي تحصلنا عليها بالموقع الإلكتروني لبنك البركة لسنة 2017 وجدنا أنها تقتصر على الميزانية، حساب النتائج، ولم تبين المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بالنسبة للجانب الاجتماعي أظهر البنك من خلال الموقع الإلكتروني أنها تتمثل في :

- اعتماد مؤسسة التكوين ودخولها حيز التطبيق؛
- منح فرص استثمارية لعدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار القرض المصغر؛
- تسيير وتعبئة ملفات القرض الحسن زكاة؛
- دعم ومساعدة الجمعيات والأشخاص المحتاجين؛

- ❖ إطلاق حملة قفة رمضان والإطعام في شهر رمضان الكريم؛
- ❖ تأطير إطارات البنك لطلبة المعاهد و الجامعات لتحضير مذكرات التخرج؛
- ❖ دعم نشاطات تربوية ودينية (التقارير المالية لبنك البركة ، 2017)

أما عن تقرير هيئة الرقابة الشرعي المتعلق بالتدقيق الشرعي التي قامت به مجموعة البركة بالبحرين فقد أقرت بأن العمليات المنجزة في البنك خلال الفترة 2017 تمت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها مع تحفظها بشأن بعض الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة والتي عملت على تحويلها إلى صندوق الخيرات لتصرف في مجال الخيرات وتحقيق النفع العام. (بنك البركة، 2017)

الخلاصة:

قامت هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بعملٍ متميزٍ في إعداد معايير محاسبية للمعاملات المالية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أنها ساهمت بشكل كبير في تقليل الاختلافات التفسيرية بين هيئات الرقابة الشرعية، إلا أن وتيرة التطور العالمي تدفع إلى الدعوة إلى بذل المزيد من الجهد للعمل في شكل استباقي بدلاً من العمل على أساس رد الفعل لتعزيز الجهود في إعداد معايير محاسبية جديدة وتطوير القائم منها، من أجل اتخاذها كمرجع في كل المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم.

تعدّ هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI قادرة على تعميم معاييرها المحاسبية في مختلف الدول التي تبنت الصناعة المالية الإسلامية لأنها مبنية على ثوابت الشريعة الإسلامية التي لا تتغير باختلاف البيئة الاقتصادية مهما تطورت على خلاف المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) التي صدرت وتطورت طبقا لاقتصاديات الدول المتطورة.

بالنسبة للجزائر هناك مفكرون وفقهاء جزائريون يمكنهم وضع تشريعات لتوضيح معالم الصناعة المصرفية الإسلامية. بدايتها كانت من الخطوة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لفتح النوافذ الإسلامية في المؤسسات المالية العمومية في انتظار استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بمحاسبة المؤسسات المالية الإسلامية؛

امتثال بنك البركة في الجزائر للمعايير المحاسبية الصادرة عن AAOIFI في معاملاته المالية إلا أن الإفصاح عنها يبقى غير كاف وذلك راجع لامتثاله لمخطط الحسابات البنكية المطبق على البنوك الجزائرية، مما يؤدي إلى نقص الشفافية والمصداقية.

ينبغي استفادة الدولة والبنك المركزي من المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية للرقابة على العقود وضبط معدل الربح المطبق الذي يختلف تماما عن معدلات الفائدة السائدة في المؤسسات المالية التقليدية، فلا يجوز أن تعامل بنفس الطريقة لحساب هامش الربح.

يجب أن نستفيد من تجربة ماليزيا التي كانت لها نظرة شاملة للمعاملات المالية الإسلامية من خلال وضع قوانين للصيرفة الإسلامية وللتكافل وتأسيس لجامعة إسلامية تنتج إطارات متخصصة. قبل أن نفكر في فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

يجب أن نستفيد من تجربة بريطانيا التي غيرت من قوانينها الوضعية لإيجاد المناخ المناسب لاستقطاب المالية الإسلامية.

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية أيضا مكانا مناسبا لتنظيم عملية جمع الزكاة وتوجيهها، هذه الفريضة التي تعتبر مصدرا هاما للدولة الجزائرية، لو تم تقنينها على أن تقوم الدولة بالمقابل بإلغاء بعض الضرائب التي أثقلت كاهل المواطن البسيط والتي تكون نتيجتها دائما التهرب الضريبي وهذا ما يطرح التميز في خدمة المجتمع الجزائري.

تبني الحكومة الجزائرية للصيرفة الإسلامية وضبط أطرها القانونية والمحاسبية ستسمح بـ:

- ❖ تحقيق التعاون بين المؤسسات المالية من خلال الأعمال التشاركية؛
- ❖ توحيد العقود من حيث الضوابط والمبادئ العامة؛
- ❖ تعزيز الثقة بين المؤسسة المالية والعميل من خلال تحويل العلاقة من علاقة دائن ومدين إلى علاقة تشاركية؛
- ❖ وجود إطار قانوني ومحاسبي للمعاملات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية يفيد شركات التدقيق الخارجي في كيفية ضبط دفاتر وسجلات المؤسسات المالية الإسلامية على أسس وموازين محددة.

الإحالات والمراجع

1. الجريدة الرسمية، العدد 73، التاريخ 09/12/2018القانون رقم 02-18المؤرخ في 2018/ 11/ 04 الجزائر.
2. النظام رقم 2020-02 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.
3. بدرة بن تومي2012/2013 آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRSعلى العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية سطيف جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.
4. بنك البركة .(2017) .التقارير المالية لبنك البركة الجزائر.
5. توفيق محمد شريف(2008) استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الاسلامية.
6. جعفر هني محمد (2017) نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائرمجلة أداء المؤسسات الجزائرية 93- 114.
7. حديدي آدم،معراج هواري (2015) تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأروبية -بالإشارة ألى التجربة البريطانية والفرنسيةمجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية 125-104.
8. حمزة كحال (2015) مصير غامض للصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم السماح الحكومي .
9. رشيدة أحطاش (2015) دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة والمالية الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية IAS/IFRS مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية العدد37 - 77-98.
10. سامر مظهر قنطقجي (2004) فقه المحاسبة الإسلامية مؤسسة الرسالة بيروت.
11. سامرمظهر قنطقجي (2019) المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيقمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية75دمشقمجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية.
12. عبد الرزاق بلعباس (2013) .صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية :مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينيات القرن الماضي . المجلد 19 العدد الثاني 1-42.
13. عوض خلف العيساوي (2007) الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الإسلامية عمان -دار دجلة عمان.
14. محمود عبد العالي (2013) المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلاميدبيدار القلم الإمارات العربية المتحدة.
15. مدير بنك البركة، السيد قليل محسن، امكانية تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.
16. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميةالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
17. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2007) النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين المكتبة الإلكترونية.
18. Ahmed, M. U. (2020). Financial Reporting of Islamic Financial Institutions:Comparative Analysis of AAOIFI and IFRS.
19. Mezbah Uddin Ahmed (2020) Comparative Analysis of AAOIFI and IFRS, International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA), Malaysia. Handbook of Research on Theory and Practice of Global Islamic Finance
20. Rania Kamla and Faizul Haque (2019) Islamic accounting, neo-imperialism and identity staging: The Critical Perspectives on Accounting vol 63, 1-20.
21. Shahul Hameed & Dodik Siswantoro. (2013, April). SHOULD ISLAMIC ACCOUNTING STANDARD FOLLOW TO INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS (IFRS)? Media Riset Akuntansi,Auditing And Informasi vol 13, N 01.
22. (2020, جوان11). Retrieved from https://aaoifi.com/.